القليل والمائة والالف لان من انما تدخل على العدد المجموع
المعرف تقول عشرون من الدراهم ولا يجوز عشرون من درهم
ولا عشرون من دراهم وهذا قول المبرد والاخفش وابن
كيسان والسيرافي وبه قال الشلوبين وابن عصفور والصغا
والذي جراهم على القول بذلك ابو محمد ابن السيد فانه حكى
اتفاق البصريين والكوفيين على ذلك وان الخلاف انما
هو في جواز الخفض نحو كذا درهم وكذا دراهم والبصريون
يمنعون والكوفيون يجيزون وفي كلام ابي البقاء في شرح
الايضاح ما هو ابلغ من هذا فانه قال مذهب معظم النحويين
واصحاب الرأي الى ان من قال له كذا درهما لزمه عشرون
درهما لانك لم تكرر العدد ولم تعطف عليه ولم تضفه
لتمييزه فحمل على اقل عدد حاله ذلك فان جررت الدرهم
فقد حمله النحويون واصحاب الرأي على مائة انتهى فنقل
نقل الجر عن النحويين ونقل اجراء كذا مجرى العدد
المركب في حالة نصب التمييز عن معظم النحويين
الخامس ان الامر كما قال الكوفيون في كذا كذا درهما
وفي كذا درهم خاصة قاله الاستاذ ابو بكر بن طاهر
فهذا ما بلغنا من الاقوال فاما قول ابن مالك فكان
الذي دعاه اليه ان سيبويه شبهها بكم الاستفهامية
وهي بمنزلة الاحد عشر واخواتها وليس هذا بشيء
لانها انما شبهت بها في نصب التمييز لا في المعنى
الا ترى انها ليست للاستفهام كما ان كم للاستفهام
ثم ان كم نفسها بمنزلة الاحد عشر ولا تختص بالعدد
الكثير بدليل انك تقول كم عبدا ملكت فيصح الجواب
بالواحد مما فوقه واما قول سيبويه والمحققين فوجهه

انها

انها كلمة مبهمة كما ان كم كلمة مبهمة فكما انك لو قلت
كم كم عبدا ملكت او كم وكم عبدا ملكته وغيره فلا يتنقض
مساواة ما شابهته من العدد المركب فكذلك اذا
قول الكوفيين ومن وافقهم فمردود من جهات احدها
انه قول بلا دليل وانما هو مجرد قياس في اللغة وذكر
ابن ابا زان البستي ذكره في تعليقه ان ابا الفتح سال
ابا علي عن قولهم ان كذا كذا درهما يحمل على احد عشر
درهما وكذا وكذا درهما يحمل على احد وعشرين وكذا درهم
يحمل على مائة وكذا وكذا كذا درهما يحمل على مائة واحد
وعشرين فقال ابو علي هذا من استخراجها لغتها وليس
هو في النحو انما كذا بمنزلة عدد منون والجر خطأ
الثاني ان الناس اختلفوا فقال ابن خروف ان العرب
لم يقولوا كذا كذا درهما ولا كذا درهما ولا كذا درهم لا بالاضافة
ولا بالنصب وعلى هذا فالحكم على هذه الالفاظ بما ذكروا
باطل لانه حكم على ما لا يتكلم به قاله ابن معناه وقال ابن
مالك في التسهيل وقد يرد كذا مفردا ومكررا بلا
واو فاثبت ورود هذين من كلامهم والمثبت مقدم
على النافي ولكن لما قل استعمال هذين مع ان الحاجة
التي دعت الى الكناية عن العدد المعطوف والمعطوف
عليه داعية الى الكناية عن غيره من الاعداد دل
على ان قولك كذا وكذا لا يختص المعطوف والمعطوف
عليه والثالث انه سمع اما بمكان كذا وكذا وجد
وذلك دليل على انها لم يرد بها معطوف ومعطوف عليه
والرابع ان موافقة العدد المبهم للعدد المركب يقتضي
طريقتي التمييز وغيره لا يقتضي تساويهما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)